

النخب الطبيعية والمتقنون والدولة

هانز هيرمان هابه

معهد ميسس

أوبورن، ألاباما

الولايات المتحدة

ترجمة:

د. سامر علّام

الدولة كيان يحتكر ممارسة الإكراه ضمن نطاق جغرافي محدد، وهي مؤسسة قد تمارس انتهاكات مستمرة ومنهجية لحقوق الملكية وتستغل أصحاب الملكية الخاصة عبر إجراءات مثل المصادرة، وفرض الضرائب، وسنّ اللوائح التنظيمية.

ولكن، كيف تنشأ الدول؟ ثمة نظريتان حول أصل الدولة؛ ترتبط إحداها بأسماء مثل فرانز أوبنهايمر، وألكسندر روستو، وألبرت جاي نوك، وتذهب إلى أن الدول نشأت نتيجة لغزو عسكري قامت به مجموعة ما ضد مجموعة أخرى؛ وتُعرف هذه النظرية بـ "نظرية الأصل الخارجي للدولة".

لكن هذا الرأي قد واجه انتقادات حادة على الصعيدين التاريخي والنظري من قبل علماء الإثنوغرافيا والأنثروبولوجيا، أمثال فيلهلم مولمان. إذ يشير هؤلاء النقاد إلى أن ليست كل الدول قد نشأت نتيجة لغزو خارجي؛ بل إنهم يعتبرون الفكرة القائلة بأن الدول الأولى تشكلت نتيجة هيمنة رعاة رحّل على مزارعين مستقرين فكرة خاطئة من الناحية الزمنية. وعلاوة على ذلك، تعاني هذه النظرية من إشكالية نظرية مفادها أن عملية الغزو ذاتها تفترض مسبقاً وجود تنظيم شبيه بالدولة لدى الغزاة؛ ومن ثم، فإن تفسير نشأة الدولة بأصل خارجي يستلزم وجود نظرية أكثر جوهرية تفسر نشأة الدولة بأصل داخلي.

وقد قدم برتراند دي جوفنيل نظرية من هذا القبيل؛ فوفقاً لرؤيته، تُعد الدول نتاجاً لـ "النخب الطبيعية"؛ إذ إن النتيجة الطبيعية للمعاملات الطوعية بين أصحاب الملكية الخاصة تتسم بطابع غير مساوٍ وهرمي ونخبوي. ففي كل مجتمع، يكتسب قلة من الأفراد مكانة "النخبة" عن طريق مواهبهم. فبسبب إنجازاتهم المتفوقة في مجالات الثروة

أو الحكمة أو الشجاعة يحظى هؤلاء بسلطة طبيعية، وتكتسب آراؤهم وأحكامهم احتراماً واسعاً. وعلاوة على ذلك، ونظراً لعوامل التزاوج الانتقائي وقوانين التوريث المدني والجنسي، غالباً ما تنتقل مناصب السلطة الطبيعية هذه ضمن نطاق عدد قليل من الأسر "النبيلة". ويلجأ الناس عادةً لفضّ نزاعاتهم إلى رؤساء هذه العائلات والتي تتمتع بسجل حافل من الإنجازات المتفوقة وبُعد النظر والسلوك القويم. عادةً ما يتولّى رؤوس العائلات النبيلة مهام القضاء والسعي للصالح - غالباً دون مقابل - انطلاقاً من شعورهم بالواجب المدني أو حرصاً على العدالة المدنية باعتبارها "سلعة عامة"¹ يتم إنتاجها بجهود خاصة.

وتتمثل الخطوة الصغيرة، ولكن الحاسمة، في التحول نحو قيام الدولة تحديداً في احتكار وظيفة القاضي وصانع السلام. حدث ذلك حين تمكن فرد واحد من النخبة الطبيعية - المعترف بها طوعاً - من الإصرار، رغم معارضة أعضاء آخرين في النخبة، على أن تُعرض عليه كافة النزاعات الناشئة داخل نطاق جغرافي محدد. إذ لم يعد بإمكان الأطراف المتنازعة اختيار أي قاضٍ أو مُصلحٍ آخر.

¹ تُعرّف "السلع العامة" بأنها تلك التي تتسم في آنٍ واحد بكونها "غير قابلة للاستبعاد" (أي متاحة للجميع) و"غير تنافسية" (أي يمكن لأي شخص الاستفادة منها مراراً وتكراراً دون أن يؤدي ذلك إلى انتقاص المنفعة التي يحصل عليها الآخرون). وتشمل الأمثلة على ذلك الدفاع الوطني، وحماية الشرطة، والمنارة. فهذه السلع تعود بالنفع على الجميع - سواء دفعوا الضرائب لقاء الحصول على هذه الخدمات أم لا - كما أنها جميعها سلعا غير تنافسية. يجادل البعض أن هذه السلع يجب أن توفرها الدولة لأن القطاع الخاص قد لا يجدها سلعا مربحة وبالتالي سوف لن ينتجها، بينما يجادل البعض الآخر أنه لا يوجد شيء كهذا فعليا لأنه يمكن إنتاج أي سلعة في السوق الحر (المترجم).

أصل الملكية

عندما يُنظر إلى نشأة الدولة باعتبارها نتاجاً لنظام سابق قائم على تراتبية هرمية من النخب الطبيعية، يتضح السبب وراء خضوع البشرية - في الفترات التي خضعت فيها لحكم ما - للحكم الملكي (وليس الديمقراطي) طوال معظم تاريخها. بالطبع، كانت هناك استثناءات: الديمقراطية الأثينية، وروما حتى عام 31 قبل الميلاد، وجمهوريات البندقية وفلورنسا وجنوة خلال عصر النهضة، والكاتونات السويسرية منذ عام 1291، والمقاطعات المتحدة (هولندا) من 1648 إلى 1673، وإنجلترا في عهد كرومويل. لكن هذه كانت حالات نادرة، ولم يشبه أي منها - ولو من بعيد - الأنظمة الديمقراطية الحديثة القائمة على مبدأ "صوت واحد لكل فرد". بل كانت هي الأخرى أنظمة نخبوية بامتياز. ففي أثينا، على سبيل المثال، لم تتجاوز نسبة السكان الذين يحق لهم التصويت وتولي مناصب الحكم 5% فقط. ولم ينته العصر الملكي فعلياً إلا بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى.

احتكار السلطة

منذ اللحظة التي نجح فيها فرد واحد من النخبة الطبيعية في احتكار وظيفة القاضي وصانع السلام، ارتفعت تكلفة الأنظمة القانونية وتطبيق القوانين. فبدلاً من تقديمها مجاناً أو مقابل دفع طوعي، أصبح تمويلها يتم عبر ضرائب إلزامية. وفي الوقت نفسه، تدهورت جودة القانون. فبدلاً من الالتزام بقوانين الملكية الخاصة القديمة وتطبيق مبادئ العدالة

الكونية والثابتة، عمّد الملك - بصفته حكماً محتكراً لا يخشى فقدان الموكلين جراء غياب النزاهة في أحكامه¹ - إلى تعديل القانون القائم تبعاً بما يخدم مصالحه الشخصية.

كيف أمكن اتخاذ هذه الخطوة الصغيرة، ولكن الحاسمة، والمتمثلة في احتكار الملك للقانون والنظام، وهي خطوة أدت، كما كان متوقعاً، إلى ارتفاع التكاليف وتدني جودة العدالة؟ من المؤكد أن بقية أفراد النخبة الطبيعية كانوا سيقاومون أي محاولة من هذا القبيل. ولهذا السبب تحديداً، كان الملوك في نهاية المطاف يتحالفون عادةً مع "الشعب" أو "عامة الناس". فمن خلال استغلال مشاعر الحسد الشائعة دائماً بين الناس، وعد الملوك الشعب بعدالة أفضل وأقل تكلفة، وذلك مقابل وعلى حساب فرض ضرائب على من هم أعلى منهم منزلة من النبلاء (منافسي الملك) وتحجيم نفوذهم. وثانياً، استعان الملوك بطبقة المثقفين.

دور المثقفين

كان من المتوقع أن يزداد الطلب على الخدمات الفكرية مع ارتفاع مستويات المعيشة. ومع ذلك، كان معظم الناس منشغلين بشؤون دنيوية وعادية، ولم تكن لديهم حاجة تذكر للمساعي الفكرية. وإلى جانب الكنيسة، كانت الفئة الوحيدة التي تطلب خدمات المثقفين

¹ كما كان سيخشى فقدان الموكلين في ظل المنافسة الطبيعية في السوق الحر مثلاً (المترجم).

هي النخبة الطبيعية؛ حيث استعانت بهم كمعلمين لأبنائها، ومستشارين شخصيين، وسكرتيرين، وأمناء مكتبات. كانت وظائف المثقفين غير مستقرة، وعادة ما كانت أجورهم منخفضة. وعلاوة على ذلك، ورغم أن أفراد النخبة الطبيعية نادراً ما كانوا مثقفين بأنفسهم (أي أشخاصاً يكرسون كل وقتهم للمساعي العلمية) بل كانوا منشغلين بإدارة شؤون دنيوية، إلا أنهم كانوا عادةً يتمتعون بذكاء يضاهي - إن لم يتفوق على - ذكاء موظفيهم من المثقفين؛ ولذا كان تقديرهم لإنجازات "مثقفهم" متواضعاً.

ولا عجب إذن أن المثقفين - الذين عانوا من تضخم مفرط في تقدير الذات - قد استاءوا من هذا الواقع. فكم كان الأمر محملاً أن أولئك الذين تلقوا التعليم على أيديهم (أي النخبة الطبيعية) كانوا في الواقع رؤساءهم ويتمتعون بحياة مريحة، في حين كان المثقفون فقراء نسبياً ويعتمدون على غيرهم. ولا عجب أيضاً في سهولة استمالة المثقفين من قبل الملك في مسعاه لترسيخ نفسه محتكراً للعدالة. فمقابل تقديمهم تبريرات أيديولوجية للحكم الملكي، لم يكتفِ الملك بمنحهم وظائف أفضل وذات مكانة أرفع، بل أتاح لهم - بصفته مثقفي البلاط الملكي - فرصة رد الصاع صاعين للنخبة الطبيعية على ما أبدوه من قلة احترام تجاههم.

ومع ذلك، ظل تحسن وضع الطبقة المثقفة محدوداً. ففي ظل الحكم الملكي، كان هناك تمييز واضح بين الحاكم (الملك) والمحكومين، وكان المحكومون يدركون أنهم لن يصبحوا حكاماً أبداً. ونتيجة لذلك، كانت هناك مقاومة كبيرة - ليس فقط من النخبة الطبيعية، بل من عامة الشعب أيضاً - لأي زيادة في سلطة الملك. وهكذا، كان من الصعب للغاية على

الملك رفع الضرائب، وظلت فرص العمل المتاحة للمثقفين محدودة للغاية. وبالإضافة إلى ذلك، وبمجرد أن يرسخ الملك سلطته، لم يكن يعامل مثقفيه معاملة أفضل بكثير مما فعلت النخبة الطبيعية. ونظراً لأن الملك كان يسيطر على أراضٍ أوسع بكثير مما سيطرت عليه النخبة الطبيعية، فإن فقدان حظوته كان ينطوي على مخاطر أكبر، مما جعل وضع المثقفين - من بعض النواحي - أكثر عرضة للتقلبات.

يكشف استعراض سير كبار المفكرين - بدءاً من شكسبير وغوته، ومروراً بديكارت ولوك، ووصولاً إلى ماركس وسبنسر - عن نمطٍ متماثلٍ إلى حدٍ كبير؛ إذ كانت أعمالهم، حتى وقتٍ متأخرٍ من القرن التاسع عشر، تحظى برعايةٍ مانحين خاصين، أو أفرادٍ ينتمون إلى النخب الطبيعية، أو أمراء وملوك. ونظراً لتقلب حظوتهم لدى هؤلاء الرعاة، فقد كانوا يغيرون وظائفهم مراراً ويتمتعون بقدرٍ عالٍ من التنقل الجغرافي. ورغم أن هذا الوضع كان ينطوي غالباً على حالة من عدم الاستقرار المالي، إلا أنه ساهم ليس فقط في إكسابهم طابعاً عالمياً فريداً (كما تشهد عليه براعتهم في لغاتٍ عديدة)، بل أيضاً في منحهم استقلاليةً فكريةً استثنائية. فإذا ما توقف مانح أو راعٍ عن دعمهم، كان هناك دائماً آخرون مستعدون لسد تلك الفجوة. والواقع أن الحياة الفكرية والثقافية بلغت أوج ازدهارها، وبلغت استقلالية المفكرين ذروتها، في تلك البيئات التي كان فيها نفوذ الملك أو الحكومة المركزية ضعيفاً نسبياً، بينما ظل نفوذ النخب الطبيعية قوياً إلى حدٍ ما.

صعود الديمقراطية

لم يحدث تغيير جوهري في العلاقة بين الدولة والنخب الطبيعية والمتقنين إلا مع الانتقال من الحكم الملكي إلى الحكم الديمقراطي. لقد كانت التكلفة الباهظة للعدالة، وما مارسه الملوك - باحتكارهم مناصب القضاة وحماة السلم الاجتماعي - من تحريف للقوانين القديمة، هي المحرك للمعارضة التاريخية ضد الملكية. ومع ذلك، ساد خلط في فهم أسباب هذه الظاهرة. فقد أدرك البعض بشكل صحيح أن المشكلة تكمن في الاحتكار، وليس في النخب أو طبقة النبلاء. غير أن هؤلاء كانوا قلة مقارنةً بمن ألقوا باللوم خطأً على الطابع النخبوي للحاكم، ودعوا إلى الإبقاء على احتكار القانون وإنفاذه، مع الاكتفاء باستبدال الملك ومظاهر الأبهة الملكية البارزة بـ "الشعب" وما يُفترض أن يتمتع به "عامة الناس" من نزاهة؛ ومن هنا جاء النجاح التاريخي للديمقراطية.

ومن المفارقات العجيبة أن النظام الملكي قد أُطيح به على يد القوى الاجتماعية ذاتها التي كان الملوك قد حفّزوها واستمالوها في البداية حين شرعوا في إقصاء السلطات الطبيعية المنافسة عن ممارسة دور القضاة؛ وتتمثل هذه القوى في حسد عامة الناس لمن هم أرقى منهم مكانةً، ورغبة المتقنين في نيل المكانة الاجتماعية التي زعموا أنهم استحقوها. وعندما تبين أن وعود الملك بتوفير عدالة أفضل وأقل تكلفة كانت مجرد وعود جوفاء، وجه المتقنون ضد الحكام الملكيين أنفسهم المشاعر المساواتية ذاتها التي كان الملك قد استمالها سابقاً. وبناءً على ذلك، بدا من المنطقي تماماً ضرورة إسقاط الملك أيضاً، والمضي قدماً بالسياسات المساواتية التي أطلقها هو نفسه حتى بلوغ نتائجها الحتمية: السيطرة

الاحتكارية لعامة الناس على السلطة القضائية. وهذا ما كان يعني بالنسبة للمثقفين سيطرتهم هم أنفسهم عليها، باعتبار أنهم "المتحدثين باسم الشعب".

وكما كان يمكن للنظريات الاقتصادية الأولية أن تتنبأ، فقد ازدادت الأمور سوءاً مع الانتقال من الحكم الملكي إلى الحكم الديمقراطي القائم على مبدأ "صوت واحد لكل فرد" واستبدال الملك بالشعب. إذ ارتفعت تكلفة العدالة فلجأ فيها تدهورت جودة القانون باستمرار. ذلك أن جوهر هذا التحول تمثل في استبدال نظام ملكية خاصة للحكومة (احتكار خاص) بنظام ملكية عامة للحكومة (احتكار عام).

وهكذا نشأت "مأساة المشاع"¹. إذ أصبح من حق الجميع، وليس الملك وحده، محاولة الاستيلاء على الممتلكات الخاصة للآخرين. وكانت العواقب مزيداً من الاستغلال الحكومي (فرض الضرائب)؛ تدهورت جودة الأنظمة القانونية لدرجة أن مفهوم القانون باعتباره منظومة من مبادئ العدالة الكونية والثابتة قد تلاشى، وحل محله مفهوم القانون باعتباره مجرد تشريعات (أي قانوناً يُسن، بدلاً من كونه قانوناً يُكتشف ويُعتبر

¹ قد تتعرض الموارد التي لا يملكها أحد للاستغلال الجائر حتى الانقراض، كالأسماك في البحار مثلاً. فهذه الكائنات لا يملكها أحد. ونتيجة لذلك، يندفع الصيادون لاصطيادها قبل أن يسبقهم إليها غيرهم، مما يؤدي إلى الصيد المفرط، وبالتالي تناقص أعداد الأسماك (المترجم).

"معطى" أزيلاً¹؛ فضلاً عن ارتفاع المعدل الاجتماعي للتفضيل الزمني² (أي تزايد النزعة نحو التركيز على الحاضر).

كان الملك يمتلك الأراضي ويمكنه توريثها لابنه، ولذا كان يسعى للحفاظ على قيمتها. أما الحاكم الديمقراطي فكان ولا يزال مجرد وكيل مؤقت، ولذلك فهو يسعى لتعظيم إيرادات الحكومة الحالية بشتى أنواعها على حساب قيمة الأصول الرأسمالية، مما يؤدي إلى الهدر. وهنا بعض العواقب: خلال العهد الملكي الذي سبق الحرب العالمية الأولى، نادراً ما تجاوز الإنفاق الحكومي نسبة 5% من الناتج القومي الإجمالي. أما منذ ذلك الحين، فقد ارتفعت هذه النسبة عادةً لتصل إلى حوالي 50%. وقبل الحرب العالمية الأولى، كانت نسبة الوظائف الحكومية تقل عادةً عن 3% من إجمالي القوى العاملة، لكنها ارتفعت منذ ذلك الحين لتتراوح بين 15% و 20%. اتسم العهد الملكي بنظام النقد السلعي

¹ القانون الطبيعي هو النظام الأزلي الثابت والمعطى والذي ينبغي اكتشافه باستعمال العقل والبحث المنطقي انطلاقاً من الميول الأساسية للطبيعة البشرية التي تنسم بالثبات والقطعية والصلاحية في كل زمان ومكان. هو قانون أخلاقي بقدر ما هو قانون فيزيائي. يُقر القانون الطبيعي بأن جميع البالغين ممن يتمتعون بملكات عقلية سليمة قادرون على التمييز بموضوعية بين الصواب والخطأ، والخير والشر، والحقيقة والباطل باستخدام العقل البشري، بدون أي حاجة للتشريعات الحكومية أو القوانين التعسفية التي تضعها الدولة. وهذه المعرفة - لكونها مشتركة بين الجميع - تُعدُّ بحد ذاتها قانوناً أسمى. وقد أطلق على هذه المعرفة الكونية اسم "القانون الطبيعي". المفهوم المحوري في القانون الطبيعي هو أن حقوق الأفراد تنبثق بشكل طبيعي من طبيعتهم الإنسانية ولا تُمنح لهم من قِبَل أحد (المترجم).

² التركيز على المتع الفورية والاستهلاك الآني، والتقليل من قيمة المستقبل والادخار (المترجم).

(الذهب)، حيث كانت القوة الشرائية للنقد تتزايد تدريجياً. وفي المقابل، يُعد العهد الديمقراطي عصر النقود الورقية التي شهدت انخفاضاً دائماً في قوتها الشرائية.

كان الملوك يغرقون في الديون بشكل متزايد، لكنهم كانوا عادةً يخففون من أعباء ديونهم في أوقات السلم على الأقل. أما في العهد الديمقراطي، فقد ارتفعت الديون الحكومية إلى مستويات هائلة سواء في الحرب أو السلم. كانت أسعار الفائدة الحقيقية تنخفض تدريجياً خلال العهد الملكي لتصل إلى نحو 2.5%، بينما ارتفعت منذ ذلك الحين لتصل إلى حوالي 5% (وهي المعدلات الاسمية المعدلة وفقاً للتضخم)، وهو ما يعادل المعدلات التي كانت سائدة في القرن الخامس عشر. لم تكن التشريعات موجودة فعلياً إلا في نطاق ضيق حتى أواخر القرن التاسع عشر. أما اليوم، فيتم سن عشرات الآلاف من القوانين واللوائح في عام واحد. وتراجع معدلات الادخار بدلاً من أن تزداد مع ارتفاع الدخل، كما تتصاعد باستمرار مؤشرات التفكك الأسري ومعدلات الجريمة.

مصير النخب الطبيعية

في حين أن وضع الدولة تحسن كثيراً في ظل الحكم الديمقراطي، وحال "الشعب" سوء كثيراً منذ أن بدأ يحكم "نفسه"؛ ماذا عن النخب الطبيعية والمثقفين؟ فيما يتعلق بالفئة الأولى، نجحت الديمقراطية فيما لم يحققه الملوك سوى بداية متواضعة فيه: وهو التدمير الكامل للنخبة الطبيعية والطبقة النبيلة. فقد تبذرت ثروات العائلات الكبرى بفعل الضرائب المصادرة للأموال، سواء أثناء حياتهم أو عند وفاتهم. وضاعت تقاليد هذه

العائلات المتمثلة في الاستقلال الاقتصادي، وبعد النظر الفكري، والقيادة الأخلاقية والروحية وطواها النسيان.

يوجد الأثرياء في عالمنا اليوم، لكنهم في الغالب يدينون بثرواتهم بشكل مباشر أو غير مباشر للدولة. ولذلك فهم يعتمدون غالباً على استمرار عطايا الدولة وامتيازاتها بشكل أكبر من اعتماد الكثيرين ممن هم أقل ثراءً. وعادةً ما يكون هؤلاء الأثرياء من فئة "حديثي الثراء" لا رؤساء لعائلات عريقة وراسخة. ولا تتسم تصرفاتهم بالفضيلة أو الحكمة أو الوقار أو الذوق الرفيع، بل هي انعكاس لثقافة الجماهير البروليتارية¹ ذاتها التي تركز على الحاضر وتنسى بالانتهازية والنزعة اللذائدية، وهي سمات بات الأثرياء والمشاهير يتشاركونها مع بقية الناس. ونتيجة لذلك ولحسن الحظ، لم تعد لآراء الأثرياء في الرأي العام ثقلٌ يفوق آراء عامة الناس.

¹ البروليتاريا: طبقة العمال الذين يعملون عند رب عمل يمتلك وسائل الانتاج (المترجم).

لقد حققت الديمقراطية ما كان كينز يحلم به فقط: "القتل الرحيم لطبقة أصحاب الريع"¹. وتُعبّر مقولة كينز "على المدى الطويل، سنكون جميعاً في عداد الموتى"² بدقة عن الروح الديمقراطية لعصرنا: النزعة اللذائذية التي تركز على الحاضر. ورغم أن عدم التفكير فيما يتجاوز حدود حياة المرء يُعد أمراً معتلاً، إلا أن هذا التفكير أصبح هو السائد. فبدلاً من الارتقاء بالبروليتاريا، قامت الديمقراطية بإضفاء طابع البروليتاريا على النخب، وشوّهت بشكل ممنهج تفكير الجماهير وأحكامها.

¹ من خلال فصل عوائد الفائدة عن "ثمن الزمن" أو عن الاقتصاد الحقيقي، وجعلها مجرد ظاهرة نقدية بحتة تتحكم بها الدولة، تمكّن جون ماينارد كينز من الدعوة إلى ما أسماه "القتل الرحيم لطبقة أصحاب الريع"؛ أي قيام الدولة بتضخيم العملة بما يكفي لخفض سعر الفائدة إلى الصفر، ومن ثم القضاء نهائياً على فئة الدائنين، وبذلك إلغاء ما كان يعتبره الجانب الاستغلالي في الرأسمالية، ذلك الجانب الذي يكافئ المستثمرين على تضحياتهم (المترجم).

² كان كينز يقصد بهذه المقولة أن انتظار تصحيحات السوق الطبيعية أثناء الأزمات الاقتصادية هو أمر غير مجد لأن الناس يعانون أو يموتون خلال تلك الفترة. وقد جادل كينز بضرورة اتخاذ الحكومات إجراءات فعالة وفورية (قصيرة الأجل) بدلاً من الانتظار لسنوات حتى يتعافى الاقتصاد من تلقاء نفسه بشكل طبيعي. عارض آخرون تجاهل العواقب طويلة الأمد سعياً وراء حلول اقتصادية مؤقتة تعتمد على التضخم والإنفاق الحكومي واعتبروا ذلك مدمراً لأنه يضيحى باستقرار المجتمع المستقبلي (المترجم).

مصير المثقفين

من ناحية أخرى، وفي الوقت الذي كانت فيه النخب الطبيعية تتعرض للتدمير، اكتسب المثقفون مكانة أكثر بروزاً وقوة في المجتمع. بل إنهم حققوا هدفهم إلى حد كبير وأصبحوا هم الطبقة الحاكمة، يسيطرون على الدولة ويعملون كحكمٍ محتكر.

وهذا لا يعني أن السياسيين المنتخبين ديمقراطياً هم من جميعهم المثقفين (وإن كان عدد المثقفين الذين يتولون الرئاسة اليوم يفوق بالتأكيد عدد المثقفين الذين أصبحوا ملوكاً في الماضي). ففي النهاية، تتطلب صفة "المثقف" مهارات ومواهب تختلف نوعاً ما عن تلك اللازمة للتمتع بشعبية جماهيرية والنجاح في جمع التبرعات. ولكن حتى أولئك الذين ليسوا مثقفين هم نتاج لعمليات التلقين الفكري في المدارس والجامعات الممولة من الضرائب وعلى يد مثقفين يعملون في القطاع العام، كما أن جميع مستشاريهم تقريباً يُستمدون من هذه الفئة نفسها.

لا يكاد يوجد أي اقتصاديين أو فلاسفة أو مؤرخين أو منظرين اجتماعيين مرموقين يعملون بشكل خاص لدى أفراد "النخبة الطبيعية". أما القلة المتبقية من النخبة القديمة التي كان بإمكانها شراء خدمات هؤلاء فلم تعد تملك الموارد المالية لتحمل تكاليفهم. وبدلاً من ذلك، أصبح المثقفون اليوم موظفين عموميين في الغالب، حتى وإن عملوا لدى مؤسسات أو هيئات تبدو في الظاهر خاصة. ونظراً لتمتعهم بحماية شبه كاملة من تقلبات

طلب المستهلكين¹ (بفضل نظام التثبيت الوظيفي الدائم)، فقد تزايدت أعدادهم بشكل هائل، كما أن أجورهم تفوق في المتوسط قيمتهم السوقية الحقيقية² بمراحل؛ وفي الوقت نفسه، ظلت جودة نتاجهم الفكري في تراجع مستمر.

وما ستكتشفه غالباً هو نتاج لا علاقة له بالواقع، بل هو عصي على الفهم. والأسوأ من ذلك، أنه حينما يكون للنتاج الفكري المعاصر صلة بالواقع أو يكون مفهوماً، فإنه غالباً ما يروج بشراسة لتعظيم دور الدولة وهيمنتها. ورغم وجود استثناءات، لكن إذا كان جميع المثقفين تقريباً يعملون في فروع الدولة المتعددة، فلا عجب أن يتحول معظم نتاجهم المتضخم باستمرار إلى دعاية مؤيدة للدولة، سواء كان ذلك عن قصد أو عن غير قصد. إن عدد المروجين للحكم الديمقراطي اليوم يفوق بكثير عدد المروجين للحكم الملكي في تاريخ البشرية بأكمله.

ويتجلى هذا الانحراف الذي يبدو لا يمكن إيقافه نحو هيمنة الدولة وتضخم دورها في مصير ما يُعرف بـ "مدرسة شيكاغو": ميلتون فريدمان، وسلفه، وأتباعه. ففي ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين، كانت مدرسة شيكاغو تُصنّف ضمن التيارات اليسارية الهامشية، وهو تصنيف مستحق نظراً لأن فريدمان على سبيل المثال كان يدعو إلى

¹ كما في السوق الحر، أي في ظل نظام غير مقيّد للتعاون الاجتماعي الطوعي وتقسيم العمل القائم على الملكية الخاصة، حيث تُملّي خيارات المستهلكين ومبدأ العرض والطلب عملية الإنتاج دون أي تدخل حكومي (المترجم).

² قيمة إنتاجهم في السوق الحر (المترجم).

إنشاء بنك مركزي واعتماد العملة الورقية بدلاً من معيار الذهب. كما أيد بحماس مبدأ "دولة الرفاه"¹ من خلال اقتراحه لـ "الحد الأدنى المضمون للدخل"² (أو ما يُعرف بضريبة الدخل السلبية)، وهو مقترح لم يضع له سقفًا محددًا. ودعا فريدمان أيضاً إلى فرض ضريبة دخل تصاعدية³ لتحقيق أهدافه القائمة صراحةً على مبدأ المساواة (بل إنه ساهم شخصياً في تطبيق نظام اقتطاع الضريبة من المنبع). وعلاوة على ذلك، أيد فكرة قدرة الدولة على فرض ضرائب لتمويل إنتاج أي سلع ذات "أثر خارجي إيجابي"⁴ (أو ما اعتقد هو أنها ستحقق مثل هذا الأثر). وهذا يعني أنه لا يكاد يوجد شيء لا يمكن للدولة تمويله عن طريق الضرائب!

علاوة على ذلك، كان فريدمان وأتباعه من أنصار أكثر الفلسفات سطحيةً على الإطلاق: النسبية الأخلاقية والمعرفية. ففي نظرهم، لا وجود لحقائق أخلاقية مطلقة، وكل معارفنا الواقعية والتجريبية ليست صحيحة إلا على سبيل الافتراض في أحسن الأحوال. ومع ذلك، لم يساورهم أدنى شك في ضرورة وجود الدولة، وأن تكون هذه الدولة ديمقراطية.

¹ نظام اجتماعي تتولى فيه الحكومة مسؤولية "الرفاه الاقتصادي والاجتماعي" لمواطنيها (المترجم).

² دخل مضمون أدنى بغض النظر عن مجال وجودة العمل أو قيمته بالنسبة للمستهلك في السوق الحر (المترجم).

³ نظام يزداد فيه معدل الضريبة كلما ارتفع الدخل الخاضع للضريبة للفرد (المترجم).

⁴ يُقصد بـ "تأثير الجوار الإيجابي" تلك العملية التي تُحدث من خلالها منطقة محلية محددة أو مجموعة محيطية تأثيرات مفيدة، دون مقابل، على الأفراد أو الممتلكات (المترجم).

واليوم، وبعد مرور نصف قرن، تُصنّف مدرسة شيكاغو (مدرسة فريدمان) التي لم تغيّر أياً من مواقفها الجوهرية على أنها مدرسة يمينية ومؤيدة لاقتصاد السوق الحر. بل إن هذه المدرسة ترسم الحدود الفاصلة للآراء المقبولة في أوساط اليمين السياسي، وهي حدود لا يتجاوزها إلا المتطرفون. تلك هي ضخامة التحول في الرأي العام الذي أحدثه الموظفون العموميون.

ولننظر أيضاً في مؤشرات أخرى على تشويه المثقفين للعقول وتوجيه نزعتها نحو هيمنة الدولة. فإذا أمعنا النظر في إحصاءات الانتخابات، سنجد الصورة التالية في الغالب: كلما طالت الفترة التي يقضيها الفرد في المؤسسات التعليمية - كالحاصل على الدكتوراه مقارنةً بمن يكتفي بالبكالوريوس، على سبيل المثال - زاد احتمال تبنيه أيديولوجية تؤيد هيمنة الدولة وتصويته للحزب الديمقراطي. وعلاوة على ذلك، كلما ارتفعت قيمة الضرائب المخصصة لتمويل التعليم، انخفضت درجات اختبارات القدرات ومقاييس الأداء الفكري؛ بل وأظن أن المعايير التقليدية للسلوك الأخلاقي والتصرف المدني أيضاً تتراجع بشكل أكبر.

أو لننظر في المؤشر التالي: في عام 1994، وُصف الأمر بأنه "ثورة"، ووُصف رئيس مجلس النواب "نيوت غينغريتش" بأنه "ثوري"، وذلك حين أيد "الصفقة الجديدة" ونظام الضمان الاجتماعي، وأشاد بتشريعات الحقوق المدنية - أي سياسات "التمييز الإيجابي" والدمج القسري - التي كانت سبباً في التدمير شبه الكامل لحقوق الملكية الخاصة، وتقويض حرية التعاقد وحرية تكوين الجمعيات (أو الانفصال عنها). فأي نوع

من الثورات هذا الذي يتقبل فيه الثوار عن قناعة تامة المبادئ والأسباب التي رسخت هيمنة الدولة وأدت إلى الكارثة الراهنة؟ من الواضح أن هذا لا يمكن وصفه بأنه ثورة إلا في بيئة فكرية تؤمن بهيمنة الدولة حتى النخاع.

التاريخ والأفكار

قد يبدو الوضع ميؤوساً منه، لكنه ليس كذلك في الواقع. أولاً، يجب الإقرار بأن هذا الوضع لا يمكن أن يستمر إلى الأبد. فالعصر الديمقراطي لا يمكن أن يمثل "نهاية التاريخ" كما يريد المحافظون الجدد إقناعنا، إذ أن لهذه العملية جانباً اقتصادياً أيضاً.

إن التدخلات في السوق ستؤدي حتماً إلى تفاقم المشكلات التي كان يُفترض بها معالجتها، مما يفضي إلى فرض المزيد والمزيد من القيود واللوائح التنظيمية، وصولاً في النهاية إلى اشتراكية شاملة. وإذا استمر التوجه الحالي، يمكن التنبؤ بثقة بأن دولة الرفاه الديمقراطية في الغرب ستنهار في نهاية المطاف، تماماً كما انهارت "جمهوريات الشعب" في الشرق أواخر ثمانينيات القرن العشرين. فعلى مدى عقود، ظلت الدخول الحقيقية في الغرب راكدة أو حتى آخذة في الانخفاض. كما أن الديون الحكومية وتكاليف برامج "الضمان الاجتماعي" نذرت باحتمال حدوث انهيار اقتصادي. وبالتزامن مع ذلك، تصاعدت حدة الصراع الاجتماعي إلى مستويات خطيرة.

ربما يتعين علينا انتظار وقوع انهيار اقتصادي قبل أن يتغير التوجه الحالي نحو تغول الدولة. ولكن حتى في حال حدوث الانهيار، ثمة حاجة لأمر آخر. فالانهيار بحد ذاته لن يؤدي تلقائياً إلى تقليص دور الدولة، بل قد تزداد الأمور سوءاً.

في الواقع، لا نجد في التاريخ الغربي الحديث سوى حالتين واضحتين تم فيهما تقليص صلاحيات الحكومة المركزية فعلياً، وإن كان ذلك مؤقتاً، نتيجة لكارثة: ألمانيا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية في عهد لودفيغ إيرهارد، وتشيلي في عهد الجنرال بينوشيه. وما نحتاج إليه، إلى جانب الأزمة، هو الأفكار - الأفكار الصحيحة - ورجال قادرون على استيعابها وتطبيقها متى سنحت الفرصة.

ولكن، بما أن مسار التاريخ ليس حتمياً (وهو ليس كذلك بالفعل)، فإن وقوع كارثة ليس أمراً ضرورياً ولا حتمياً. ففي النهاية، يتحدد مسار التاريخ بناءً على الأفكار - سواء كانت صحيحة أو خاطئة - وبناءً على أفعال الرجال المستلهمين لتلك الأفكار وتطبيقهم لها. ولا تصبح الكارثة أمراً لا مفر منه إلا إذا ظلت الأفكار الخاطئة هي السائدة. أما إذا تم تبني الأفكار الصحيحة وسادت في الرأي العام، وهي أفكار يمكن من حيث المبدأ تغييرها في لحظات، فلن تكون هناك حاجة لوقوع كارثة على الإطلاق.

دور المثقفين

يقودني هذا إلى الحديث عن الدور الذي يتعين على المثقفين القيام به لإحداث التغيير الجذري والأساسي الضروري في الرأي العام، وكذلك الدور الذي ينبغي أن يضطلع به أفراد النخب الطبيعية، أو ما تبقى منها. ورغم جسامه المتطلبات الملقاة على عاتق

الطرفين، إلا أنه يتحتم عليهما قبول هذه المتطلبات باعتبارها واجباً طبعياً يقع على عاتقهما، سعياً لتجنب كارثة ما أو الخروج منها بنجاح.

حتى وإن فسدت غالبية المثقفين وتحملوا قسطاً كبيراً من المسؤولية عن الانحرافات الراهنة، فمن المستحيل تحقيق ثورة فكرية دون عونهم. إذ لا يمكن كسر هيمنة المثقفين العامين إلا على يد مثقفين مناهضين للنهج السائد بين أقرانهم. ولحسن الحظ، فإن أفكار الحرية الفردية، والملكية الخاصة، وحرية التعاقد وتكوين الجمعيات، والمسؤولية والالتزام الشخصي، واعتبار سلطة الحكومة العدو الأول للحرية والملكية، لن تندثر ما دام الجنس البشري باقياً؛ ببساطة لأنها أفكار صحيحة والحقيقة تدعم نفسها بنفسها. وعلاوة على ذلك، فإن مؤلفات المفكرين السابقين الذين صاغوا هذه الأفكار لن تختفي. ومع ذلك، لا بد من وجود مفكرين معاصرين يقرؤون هذه الكتب، ويكونون قادرين على استحضار هذه الأفكار وإعادة صياغتها وتطبيقها وصقلها وتطويرها، فضلاً عن امتلاكهم القدرة والاستعداد للتعبير عنها شخصياً، ومعارضة ومهاجمة وتفنيد آراء زملائهم من المثقفين علناً.

ومن بين هذين الشرطين - الكفاءة الفكرية وقوة الشخصية - يُعد الشرط الثاني هو الأهم، لا سيما في ظل الظروف الراهنة. فمن منظور فكري بحت، تبدو الأمور سهلة نسبياً. إذ يمكن بسهولة دحض معظم الحجج التي تروج لهيمنة الدولة والتي نسمعها ليل نهار باعتبارها هراءً اقتصادياً إلى حد كبير. كما أنه ليس من النادر أن نلتقي بمثقفين لا يؤمنون في قرارة أنفسهم بما يعلنون عنه بضجيج وصخب أمام العامة. فهم لا يقعون في الخطأ لمجرد الجهل أو السهو، بل يتعمدون قول وكتابة أمور يدركون تماماً أنها غير صحيحة.

إنهم لا يفتقرون إلى الذكاء أو الفكر، بل يفتقرون إلى الأخلاق. وهذا يعني أن على المرء أن يكون مستعداً ليس فقط لمحاربة الزيف، بل لمحاربة الشر أيضاً؛ وهي مهمة أكثر صعوبة وتتطلب قدراً أكبر من الجرأة والشجاعة. فالأمر لا يتطلب معرفة أفضل فحسب، بل يستلزم شجاعة أيضاً.

بصفتك مثقفاً مناهضاً للنزعة الفكرية السائدة (أو "مثقفاً معادياً للمثقفين" بالمعنى التقليدي)، فمن المتوقع أن تُعرض عليك الرشاوى؛ ومن المدهش مدى سهولة فساد بعض الناس: فبضعة مئات من الدولارات، أو رحلة ممتعة، أو فرصة لالتقاط صورة مع ذوي النفوذ والسلطة، غالباً ما تكون كافية لدفعهم إلى بيع مبادئهم. لذا، يجب رفض مثل هذه المغريات باعتبارها أموراً دينية ومثيرة للازدراء. وعلاوة على ذلك، عند التصدي للشر، يجب على المرء أن يتقبل حقيقة أنه على الأرجح لن يحقق "النجاح" بمعناه التقليدي. فلا ثروات تنتظره، ولا ترقيات باهرة، ولا مكانة مهنية مرموقة. بل في الواقع، ينبغي النظر إلى "الشهرة" الفكرية بعين الريبة والشك الشديدين.

وفي الحقيقة، لا يقتصر الأمر على ضرورة تقبل التهميش من قبل المؤسسة الأكاديمية فحسب، بل يجب أيضاً توقع أن يبذل الزملاء قصارى جهدهم - وبشتى الوسائل - للنيل منك وتدميرك. ولنا في لودفيغ فون ميسس وموري روثبارد خير مثال على ذلك. فقد كان هذان العالمان - اللذان يُعدان من أعظم الاقتصاديين والفلاسفة الاجتماعيين في القرن العشرين - غير مقبولين وغير قابلين للتوظيف في المؤسسة الأكاديمية. ومع ذلك، لم يرضخا قط طوال حياتهما، ولم يتنازلا قيد أنملة. فلم يفقدا كرامتهما ولم يستسلما للتشاؤم.

بل على العكس، ظلا صامدين ومبتهجين في مواجهة الشدائد المستمرة، وعملا بمعدلات إنتاجية مذهلة، واكتفيا بكونهما مكرسين أنفسهما للحقيقة، ولا شيء غير الحقيقة.

دور النخب الطبيعية

وهنا يأتي دور ما تبقى من "النخب الطبيعية". فالمتقنون الحقيقيون، أمثال ميسس وروثبارد، لا يمكنهم أداء مهامهم دون وجود هذه النخب. ورغم كل العقبات، تمكن ميسس وروثبارد من إيصال صوتهما. فلم يُحكما بالصمت، بل واصلا التدريس والنشر، وخاطبا الجماهير وألها الناس برؤاهما وأفكارهما. وما كان ذلك ليتحقق لولا دعم الآخرين؛ فقد حظي ميسس بدعم لورانس فيرتيغ وصندوق "ويليام فولكر" الذي تكفل بدفع راتبه في جامعة نيويورك، بينما حظي روثبارد بدعم "معهد لودفيغ فون ميسس" الذي ساندته وساعد في نشر وترويج كتبه، ووفر له الإطار المؤسسي الذي أتاح له قول وكتابة ما كان ينبغي قوله وكتابته، وهي أمور لم يعد بالإمكان طرحها أو كتابتها داخل الأوساط الأكاديمية أو عبر وسائل الإعلام الرسمية التابعة للمؤسسة الحكومية.

في زمنٍ مضى، وتحديدًا في الحقبة التي سبقت العصر الديمقراطي، حين لم تكن روح المساواتية قد قضت بعد على معظم ذوي الثروات المستقلة والعقول والآراء المستقلة، كان الأفراد يتولون مهمة دعم المثقفين الذين لا يحظون بشعبية واسعة. أما اليوم، فمن ذا الذي يملك القدرة بمفرده على توظيف مثقف بصفة خاصة، ليعمل سكرتيراً شخصياً أو مستشاراً أو معلماً لأبنائه؟ وحتى أولئك القادرون على ذلك، غالباً ما يكونون متورطين

بعمق في التحالف المتزايد فساداً بين "الحكومة الكبيرة" و"الشركات الكبرى"، وهم يروجون لأولئك المثقفين الحمقى الذين يهيمنون على المؤسسات الأكاديمية الخاضعة لسيطرة الدولة؛ ولنا في روكفلر وكيسنجر مثال على ذلك.

ومن ثم، فإن مهمة دعم وإحياء حقائق الملكية الخاصة، وحرية التعاقد والتجمع أو الانفصال، والمسؤولية الشخصية، ومحاربة الأباطيل والأكاذيب وشرور هيمنة الدولة والنسبية والفساد الأخلاقي وانعدام المسؤولية، لا يمكن الاضطلاع بها اليوم إلا بشكل جماعي؛ وذلك من خلال تجميع الموارد ودعم منظمات مثل "معهد ميسس" وهو منظمة مستقلة مكرسة للقيم التي تقوم عليها الحضارة الغربية، وتتميز بموقف لا يلين وبعدها عن أروقة السلطة، حتى مكانياً. إن برامج المعهد التي تشمل المنح الدراسية والتدريس والمنشورات والمؤتمرات تمثل بحق واحةً للنزاهة الأخلاقية والفكرية وسط بحرٍ من الانحراف.

وبالطبع، فإن الواجب الأول لأي إنسان سويٍّ هو تجاه نفسه وعائلته. إذ ينبغي عليه في ظل اقتصاد السوق الحر أن يجني أكبر قدر ممكن من المال، لأن كلما زاد ما يجنيه من مال، زاد نفعه ونفعه للآخرين من بني البشر.

لكن ذلك ليس كافياً؛ فالمثقف يجب أن يكون ملتزماً بالحقيقة، سواء أكان ذلك يحقق مكاسب على المدى القصير أم لا. وبالمثل، تقع على عاتق "النخبة الطبيعية" التزامات تتجاوز بكثير حدود ذواتهم وعائلاتهم.

فكلما زاد نجاحهم كرجال أعمال ومهنيين، وزاد اعتراف الآخرين بهذا النجاح، تزايدت أهمية أن يكونوا قدوة للآخرين، وأن يسعوا جاهدين للالتزام بأعلى معايير السلوك الأخلاقي. وهذا يعني أن يعتبروا دعم القيم التي أدركوا صوابها وحقيقتها علنياً وبفخر وبأقصى درجات السخاء الممكنة واجباً عليهم، بل واجباً نبيلاً.

وفي المقابل، يحصلون على الإلهام الفكري والزخم المعنوي والقوة، فضلاً عن اليقين بأن أسماءهم ستخلد بوصفهم أفراداً متميزين ترفعوا عن الحشود وقدموا إسهاماً دائماً للبشرية. يمكن لمعهد "لودفيغ فون ميسس" أن يكون مؤسسة عظيمة، ونموذجاً لإحياء المعرفة الأصيلة، وصرحاً يضاهي الجامعات في مجالي التعليم والبحث العلمي. وحتى إن لم نشهد انتصار أفكارنا في حياتنا، فسنظل ندرك ونشعر بفخرٍ أزلي أننا بذلنا قصارى جهدنا، وأنها أدينا الواجب الذي كان يتحتم على كل إنسانٍ شريفٍ ونبيلٍ القيام به.

النخب الطبيعية والمتقنون والدولة

هانز هيرمان هابه

دراسة نُشرت على موقع ميسس الإلكتروني، mises.org، في 21 يوليو، 2005.

نُشرت بشكل كتيب عن معهد ميسس، أوبورن، ألاباما، الولايات المتحدة، عام 2013.

ترجمة د. سامر علام

Natural Elites, Intellectuals, and the State

Hans-Hermann Hoppe

An essay published on mises.org on July 21, 2005.

Re-published as a booklet by Mises Institute, Auburn,
Alabama, 2013.

Mises.org

Translated by: Dr. Samer Alam

2026

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف ولمعهد ميسس، أوبورن، ألاباما، الولايات المتحدة.

حقوق الترجمة محفوظة للمترجم.